



تقرير التقييم لمكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

المتعلق بالمسائل المثارة

في استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة - 2 (#30274) في بني سويف، مصر

يونيو 2018

مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة
لمؤسسة التمويل الدولية
والوكالة الدولية لضمان الاستثمار
www.cao-ombudsman.org

لمحة عامة عن مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

- مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو جهة المساءلة المستقلة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار - أذرع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي. ويقدم مكتب المحقق تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي، ويتمثل دوره في المساعدة في معالجة الشكاوى المقدمة من الأشخاص المتضررين من المشاريع التي تدعمها مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بطريقة عادلة وموضوعية وبناءة، و تحسين النتائج البيئية الاجتماعية لتلك المشاريع.

لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الرابط التالي www.cao-ombudsman.org

| | | | |
|---|-----|---|---|
| 4 | 1. | نظرة عامة | 4 |
| 4 | 2. | الخلفية العامة | 4 |
| 4 | 2.1 | المشروع | 4 |
| 4 | 2.2 | الشكوي | 4 |
| 5 | 3. | ملخص التقييم | 5 |
| 5 | 3.1 | منهجية/ طريقة التقييم | 5 |
| 5 | 3.2 | ملخص الآراء ووجهات النظر | 5 |
| 6 | 3.3 | اجتماعات عامة لتبادل المعلومات | 6 |
| 7 | 4. | الخطوات التالية | 7 |
| 8 | | الملحق أ إجراءات معالجة الشكاوى لدى مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة | 8 |

1. نظرة عامة

في فبراير 2017، قُدمت شكوى من قبل سبعة موظفين سابقين (المشتكين) في شركة بني سويف للأسمنت (الشركة) حيث أثبتت مجموعة من القضايا المتعلقة بالعمل، بما في ذلك الوقف عن العمل بدون سبب و عدم دفع المرتبات، والتقاعد المبكر القسري، و أمور أخرى تتعلق بالصحة و السلامة المهنية بالإضافة لوفاة أحد العمال. وفي مارس 2017، قرر مكتب المحقق أن الشكوى استوفت معايير الأهلية الثلاثة لمكتب المحقق. وأثناء عملية التقييم أعرب أصحاب الشكوى عن اهتمامهم بالمشاركة في عملية تسوية النزاعات التي دعا إليها مكتب المحقق، في حين قررت الشركة عدم المشاركة في هذه العملية. وعرضت الشركة اجراء اجتماعات عامة لتبادل المعلومات مع العمال المعنيين، والتي عقدها مكتب المحقق في أكتوبر. و نظرا لعدم التوصل لاتفاق للحوار وتماشيا مع إرشادات العمليات الخاصة بمكتب المحقق، ستحال الشكوى الآن إلى وظيفة الامتثال/ التقيد بالأنظمة لدي مكتب المحقق.

استغرقت عملية التقييم وقتا أطول من 120 يوم عمل. اتفق الأطراف علي عقد اجتماعات لتبادل المعلومات و الذي استلزم تمديد الجدول الزمني لتتم هذه الاجتماعات في وقت يكون فيه جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة متاحين، وأيضا لمناقشة مسألة دفع المصاريف الطبية للعامل المصاب.

2. الخلفية العامة

2.1 المشروع

وفقا لمؤسسة التمويل الدولية، سعت مجموعة تيتان في عام 2009 - وهي عميل قائم مع مؤسسة التمويل الدولية وشركة خاصة رائدة في مجال صناعة الأسمنت في اليونان - إلى توسيع عملياتها المصرية التي تتألف من كيانين هما شركة بني سويف للأسمنت وشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند. وقد بلغ إجمالي الناتج للشركتين في وقت طلب الاستثمار حوالي 3.5 مليون طن سنويا، وأيضاً كان هناك برنامج استثماري لإضافة خط إنتاج ثاني متكامل بسعة 1.5 مليون طن سنويا إلى شركة بني سويف للأسمنت بالإضافة إلى عدة استثمارات حيوية أخرى في كلا الشركتين.

شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة، هي شركة تابعة لمجموعة تيتان، وهي الشركة القابضة لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند. تمتلك شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة ما يقرب من 82 في المئة من أسهم شركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند و التي تمتلك بدورها 99% من شركة بني سويف للأسمنت¹ حيث أن عمليات شركة الاسكندرية للتنمية المحدودة تنحصر في شركتي الاسكندرية لاسمنت بورتلاند وشركة بني سويف للأسمنت.

كان استثمار مؤسسة التمويل الدولية في عام 2010 حوالي 80 مليون يورو في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة، مما أعطى مؤسسة التمويل الدولية ما يساوي 15.2 في المائة في حقوق الملكية لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند من خلال شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة (#30274، سابقا #27022). وصنفت مؤسسة التمويل الدولية المشروع على أنه من الفئة ب وفقا لإطار عمل الاستدامة الخاص بالمؤسسة.

2.2 الشكوي

في فبراير 2017، تلقى مكتب المحقق شكوى من الجمعية المصرية للحقوق الجماعية والمركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي، وهما منظمات غير حكوميتان مقرهما في مصر، نيابة عن سبعة عمال سابقين في شركة بني سويف للأسمنت (مقدمي الشكوي). وتشير الشكوى مجموعة من القضايا العمالية، بما في ذلك الوقف عن العمل بدون سبب و عدم دفع المرتبات، والتقاعد المبكر القسري، وقضايا متعلقة بالصحة و السلامة المهنية أدت إلى وفاة عامل وإصابة عمال آخرين، بالإضافة الي انتهاك إجراءات العمل (مثل عدم نشر اتفاق العمل الجماعي أو تزويد العمال بنسخ من عقودهم)، و بعض الأمور الأخرى. ويدعي أصحاب الشكوى أن الشركة تتبع استراتيجية

1 أصبحت مجموعة تيتان المساهم الأكبر والأدير في شركة بني سويف للأسمنت وشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند في عام 2008.

لتقليص العمال المباشرين في الشركة الذين يتمتعون بالفوائد و استبدالهم بالعمال المتعاقدين من الباطن نسبيا لتخفيض التكلفة. ويرد أدناه وصف أكثر تفصيلا للمسائل التي أثرت أثناء التقييم.

3. ملخص التقييم

3.1 منهجية/ طريقة التقييم

الهدف من عملية التقييم لدى مكتب المحقق/ المستشار للتقيد بشئون الأنظمة هو توضيح القضايا والشواغل التي أثارها أصحاب الشكوى، وجمع المعلومات عن الآراء ووجهات النظر المختلفة لأصحاب المصلحة، وتحديد ما إذا كان مقدمو الشكوى والشركة يرغبون في متابعة عملية تسوية المنازعات التي ييسرها مكتب المحقق. أو ما إذا كان ينبغي التعامل مع الشكوى من خلال وظيفة الامتثال / التقيد بالأنظمة التي يقوم بها قسم التقيد بالأنظمة لتقييم أداء مؤسسة التمويل (انظر الملحق أ لعملية معالجة الشكاوى التي يقوم بها مكتب المحقق/المستشار للتقيد بشئون الأنظمة).

وفي هذه القضية، تضمن تقييم مكتب المحقق للشكوى ما يلي:

- بحث الوثائق المتعلقة بالمشروع؛
- إجراء محادثات هاتفية واجتماعات شخصية مع المتقدمين بالشكوى والمنظمات غير الحكومية التي تدعمهم؛
- إجراء محادثات هاتفية واجتماع مع ممثلين عن الشركة؛
- إجراء محادثات هاتفية واجتماع مع فريق مؤسسة التمويل الدولية.
- اجتماع لتبادل المعلومات بين ممثلي العمال والشركة.

وهذه الوثيقة عبارة عن توثيق و تسجيل للآراء التي استمع إليها فريق مكتب المحقق و شرح للخطوات التالية حسب اختيار الأطراف. ولا يصدر هذا التقرير أي حكم بشأن الأسس الموضوعية للشكوى.

3.2 ملخص الآراء ووجهات النظر

الوضع العام

وجهة نظر مقدم الشكوي

يثير المتقدمين بالشكوى مخاوف عامة بشأن ممارسات العمل في الشركة، بالخصوص محاولة منمنجة لاستبدال عمال الشركة بعمال آخرين متعاقد معهم من الباطن (عمال غير مباشرين)، و ذلك فضلا عن ضعف ممارسات الصحة والسلامة. كما أفاد المشتكون أن هذه الشواغل، أوسع نطاقا من الأمثلة المحددة الواردة في الشكوى و تم توثيقها في التقارير الحكومية.

وجهة نظر الشركة

يفيد ممثلو الشركة أن الشركة تلبى جميع المتطلبات ذات الصلة في نطاق القانون الوطني و معايير الأداء و تؤكد أنها تلتزم بقواعد الصحة والسلامة الصارمة التي تحمي العمال وتحقق مصالح الشركة.

مخاوف (شواغل) محددة

سبعة عمال مفصولين عن العمل

وجهة نظر مقدمي الشكوي

أوضح سبعة موظفين أنهم تم توقيفهم عن العمل و منعوا من الدخول إلى بوابات المصنع في نوفمبر 2016. وسعياً للحفاظ على وظائفهم، قاموا بالاحتجاج خارج بوابات المصنع. يزعم العمال أن الشركة رفضت خلال فترة تعليق عن العمل مدتها ثلاثة أشهر دفع رواتبهم كاملة، مما أدى إلى مرورهم بحالة من الصعوبات و التحديات الاقتصادية، الأمر الذي يعني أنه لم يكن أمامهم خيار سوى التوقيع على استقالة وقبول حزمة من التعويضات. ويزعم العمال أن مجموعة أخرى من العمال الذين تم تسريحهم من العمل في وقت لاحق ، حصلوا على حزم تعويضات أكثر من تلك التي حصلوا هم عليها. و يفيدون أيضاً إلى أن هذه الحزمة من التعويضات التي حصلوا عليها لم تكن كافية، لأنها استندت إلى حساب شهرين عن كل سنة عمل، ويؤكدون أنهم كانوا يفضلون الاحتفاظ بوظائفهم.

وجهة نظر الشركة

تذكر الشركة أن العمال السبعة المعنيين قدمت اليهم العروض في اطار عملية أوسع لتخفيض النفقات، وقبل العمال طوعاً حزم التعويضات المعروضة عليهم.

وتشير الشركة إلى أن حزمة التعويضات النهائية للتقاعد تجاوزت متطلبات القانون بإدراج هامش الربح/ حصة الربح عند احتساب الأجر الشهري الذي استندت إليه حزمة التعويضات، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الشركة تعاني من خسائر. وتسلط الشركة الضوء على وجود ممثل عن اتحاد القوى العاملة عندما تم التوصل إلى هذه الاتفاقات والتوقيع عليها. وتؤكد الشركة أن وقف/ تعليق العاملين عن العمل قد تم إصداره بسبب توقف العمل الغير قانوني بسبب الاحتجاج.

العامل المصاب

جاء أحد مقدمي الشكاوى أثناء عملية التقييم ليحكي حالته، والذي أدرجت قضيته بالفعل في الشكاوى. كان يعمل في المصنع كأحد العمال المتعاقد معهم من الباطن في الشركة، ولكن بعد تعرضه لحادث صحي أثناء عمله، لم يعيده صاحب العمل إلى عمله مرة أخرى. وعلى الرغم من أن الشركة دفعت في البداية نفقاته الطبية، فإن مسار علاجه لم يكتمل، ولم يعد يتلقى الدعم لفواتير طبية أخرى.

وجهة نظر العامل مقدم الشكاوى

أكد العامل على براءته في الحادث الأمني الذي أصيب خلاله. و ذكر أنه بعد الحادث، منعت الشركة من الدخول، وقام صاحب العمل المباشر بتسريحه عن العمل بعد حوالي شهرين من وقوع الحادث.

وجهة نظر الشركة

تعتقد الشركة أن الحادثة سببها صاحب الشكاوى، و ذكرت أن هذه ليست المرة الأولى التي يتسبب فيها صاحب الشكاوى في حادثة تتعلق بالصحة والسلامة المهنية. وتؤكد الشركة على أنها دعمت واستمرت في دعم العامل في الحصول على العلاج الطبي كجزء من التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية.

وفاة سائق شاحنة

يزعم مقدموا الشكاوى كذلك أن الشركة تسببت من خلال معايير الأمن و السلامة المترخية، في وفاة سائق شاحنة، يقال إنه كان يصلي في موقع العمل في بني سويف و دهسته جرافه/ رافعه كانت تعكس اتجاهها في الموقع. لم توقع عائلة الشخص المتوفي علي الشكاوي المقدمة الي مكتب المحقق و لم يكونوا متواجدين خلال اجتماعات التقييم. أكدت الشركة وقوع حادث في بني سويف، وفقاً لسجلات الشرطة التي اطلعوا عليها المتعلقة بالحادث، لكنها أنكرت أن يكون هناك أي صلة لذلك مع أي من عمال الشركة أو عربية من الشركة أو يكون ذلك في موقع الشركة.

3.3 اجتماعات عامة لتبادل المعلومات

وقد عقد مكتب المحقق اجتماعات عامة لتبادل المعلومات في 11 أكتوبر 2017، وتم تمثيل الشركة من قبل أربعة موظفين من إداراتهم القانونية و قسم الموارد البشرية وقسم العلاقات العامة، وكان المتقدمون بالشكوى يمثلون أنفسهم (اثنان منهم كانوا حاضرين) ورافقهم محامون. و مثل العامل المصاب نفسه ويدعمه محام.

سبعة عمال موقوفين عن العمل

انتهز الطرفان الفرصة لتوضيح وجهات نظرهم حول ما حدث، وما تم دفعه أو ما لم يدفع في حزمة التعويضات. وتبادل الطرفان وجهات النظر من أجل تحقيق تفاهم متبادل افضل، بيد أنهما لم يغيرا مواقفهم. والتزم ممثلو الشركة بنقل وجهات نظر العمال إلى الإدارة العليا للشركة.

العامل المصاب

قارن الجانبان وجهات النظر. في الوقت الذي ظلت فيه الشركة ملتزمة بقرارها بعدم السماح للعامل بالعمل مرة أخرى في مصانعها، أشارت إلى أنها منفتحة للنظر في استمرار الدعم لفواتيره الطبية كجزء من التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية. واتفق الطرفان على أن يقدم العامل التقرير الطبي ذات الصلة إلى الشركة، والتي سوف تسعى إلى دعم احتياجاته العلاجية ضمن حدود معقولة.

بعد الاجتماع لتبادل المعلومات، قدم العامل متطلبات العلاج، وأكدت الشركة أنها ستغطي تكلفة العلاج المتعلقة باصابته و المصاريف الأخرى مثل التنقلات، وأن المصاريف ستدفع مباشرة إلى المستشفى أو الطبيب، حتى لا يضطر العامل لدفع أي من التكاليف. بدأ العلاج في فبراير 2018.

4. الخطوات التالية

في حين أبدى أصحاب الشكوى اهتمامهم بالمشاركة في عملية تسوية المنازعات مع الشركة، فإن الشركة غير مهتمة في المضي قدما بالتفاوض. وبما أن عملية تسوية النزاع هي عملية طوعية لكلا الجانبين، وبالتالي يجب أن يكون هناك اتفاق متبادل قبل الشروع في مثل هذه العملية، ستحال الشكوى الآن إلى وظيفة الامتثال والتقييد بالأنظمة بمكتب المحقق لتقييم دور مؤسسة التمويل الدولية.

الملحق أ إجراءات معالجة الشكاوى لدى مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

بمجرد أن يعلن مكتب المحقق أهلية الشكوى، يتم إجراء تقييم أولي من قبل وظيفة تسوية المنازعات التابعة لمكتب المحقق. والغرض من عملية التقييم هي (1) توضيح القضايا والشواغل التي أثارها الشاكي (2) جمع المعلومات عن كيفية رؤية أصحاب المصلحة الآخرين للحالة (3) مساعدة أصحاب المصلحة على فهم الخيارات المتاحة لهم وتحديد ما إذا كانوا يرغبون في المتابعة من خلال حل تعاوني من خلال وظيفة تسوية المنازعات التابعة لمكتب المحقق، أو ما إذا كان ينبغي مراجعة القضية من قبل وظيفة التقيد بالأنظمة التابعة لمكتب المحقق.

ووفقاً لإرشادات العمليات² الصادرة عن مكتب المحقق، يتم اتباع الخطوات التالية استجابة للشكوى المستلمة:

- الخطوة 1: إقرار استلام الشكوى.
- الخطوة 2: الأهلية: تحديد أهلية الشكوى للتقييم بموجب عمل مكتب المحقق (لا تزيد المدة عن 15 يوم عمل).
- الخطوة 3: عملية التقييم من قبل مكتب المحقق: تقييم القضايا وتقديم الدعم لأصحاب المصلحة في فهم وتحديد ما إذا كانوا يرغبون في التوصل إلى حل توافقي من خلال عملية تعاونية تعقدتها هيئة تسوية المنازعات من المكتب، أو ما إذا كان ينبغي التعامل مع القضية من قبل وظيفة التقيد بالأنظمة (الامتثال) لدى مكتب المحقق لاستعراض الاحتياطات البيئية والاجتماعية المتخذة من قبل مؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. يمكن أن يستغرق وقت التقييم 120 يوم عمل كحد أقصى.
- الخطوة 4: تسهيل التسوية: إذا اختار الطرفان متابعة عملية تعاونية، يتم البدء في وظيفة تسوية المنازعات من قبل مكتب المحقق. وعادة تقوم عملية تسوية المنازعات أو تبدأ بمذكرة تفاهم و / أو قواعد أساسية متفق عليها بصورة متبادلة بين الطرفين. وقد تنطوي على تيسير / وساطة، وتقصي مشترك للحقائق، أو نهج أخرى متفق عليها للحل تؤدي إلى اتفاق تسوية أو أهداف مناسبة أخرى متفق عليها. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الأنواع من النهج لحل المشاكل المثارة في الشكوى وأية مسائل هامة أخرى ذات صلة بالشكوى تم تحديدها أثناء عملية التقييم أو عملية تسوية المنازعات بطريقة مقبولة إلى الأطراف المتضررة.³

أو

تقييم الامتثال / التقيد بالأنظمة: إذا اختار الطرفان عملية الامتثال والتقيد بالأنظمة، ستبدأ وظيفة مكتب المحقق في تقييم الامتثال لتقييم الاحتياطات البيئية والاجتماعية التي اتخذتها مؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للمشروع المعني لتحديد ما إذا كان هناك تقييم من قبل المؤسسة الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للمشروع المعني. يمكن أن يستغرق وقت التقييم 45 يوم عمل كحد أقصى. وإذا تبين أنه قد تم إجراء تقييم، سيقوم مكتب المحقق بإجراء تحقيق متعمق في أداء المؤسسة / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويتم الإعلان عن تقرير التحقيق وأي حالات عدم امتثال محددة، إلى جانب استجابة المؤسسة / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الخطوة 5: الرصد والمتابعة

الخطوة 6: الاستنتاج / إغلاق الحالة

² لمزيد من المعلومات عن دور وعمل مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، يرجى الرجوع إلى إرشادات العمليات الكاملة على الرابط

التالي http://www.cao-ombudsman.org/documents/CAOOperationalGuidelines_2013.pdf

³ حينما يكون أصحاب المصلحة غير قادرين على حل القضايا من خلال عملية تعاونية ضمن إطار زمني متفق عليه، فإن قسم تسوية النزاعات لدى مكتب المحقق يسعى أولاً إلى مساعدة أصحاب المصلحة في الخروج من المأزق. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، سيقوم فريق تسوية المنازعات بإبلاغ أصحاب المصلحة، بمن فيهم موظفو مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ورئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي والعامه، بأن قرار فض النزاعات الصادر عن مكتب المحقق قد أغلق الشكوى وأحالها إلى وظيفة الامتثال/ التقيد بالأنظمة لدى مكتب المحقق.